مجتمع

أكثر من مليار شخص يواجهون النزوح بحلول 2050

أظهر تحليل جديد للتهديدات البيئية على مستوى العالم أن أكثر من مليار شخص يواجهون خطر النزوح بحلول عام 2050، نتيجة النمو السكاني السريع، وعدم الحصول على الغذاء والمياه، وزيادة التعرض للكوارث الطبيعية. ويستخدم سجل التهديدات البيئية بيانات من الأمم المتحدة ومصادر أخرى، جمعها معهد الاقتصاد والسلام، في تقييم ثمانية تهديدات للبيئة والتنبؤ بالدول والمناطق الأكثر عرضة للخطر. ومعهد الاقتصاد والسلام هو مركز أبحاث يصدر مؤشرات سنوية عن الإرهاب والسلام. (رويترز)

بنغلادش: مقتل 11 راكباً في انقلاب عبّارة

قال مسؤولون في بنغلادش إن عبّارة تقلّ نحو 40 راكباً انقلبت بعد اصطدامها بسفينة محملة بالرمال، أمس الأربعاء، ما أودى بحياة ما لا يقل عن 11 شخصاً وفقدان الكثيرين. وقال المسؤول الإداري بمنطقة نتروكونا كازي محمد عبد الرحمن، وهي المنطقة التي وقع فيها الحادث في نهر جوماي على بعد 160 كيلومتراً شمالي العاصمة داكا، إن من بين القتلى خمسة أطفال وثلاث نساء. وأضاف: «انتشلنا 11 جثة حتى الآن، ولا تزال عملية إنقاذ المفقودين مستمرة». ويموت المئات سنوياً في حوادث العبّارات في بنغلادش، وهي دولة فيها ممرات مائية عديدة. (رويترز)

(أنجيلوس تزور تزينيس/ فرانس برس)

مخيم موريا للاجئين يحترق

اندلع حريق ضخم، فجر أمس، في أكبر مخيم للاجئين في اليونان (موريا)، الذي يؤوي أكثر من 12 ألف مهاجر على جزيرة ليسبوس، وتجرى عملية إنقاذ واسعة النطاق، بحسب رجال الإطفاء. وفرّ آلاف الأشخاص وسط ذعر من الحاويات والخيم إلى حقول الزيتون المجاورة، في وقت دمرت النيران القسم الأكبر من هذا المخيم المكتظّ.

وذكرت وكالة الأنباء اليونانية الرسمية أن النيران قد تكون اشتعلت إثر تمرّد بعض طالبي اللجوء على قرار عزلهم بعدما تبين وجود إصابات بفيروس كورونا بينهم أو من المقربين منهم، تفادياً لانتشار الوباء في مخيم موريا المكتظ.

وأشارت فرق الإطفاء إلى أنه «لا ضحايا بل جرحى أصيبوا بمشاكل تنفسية من جراء الدخان». وأضافت «اشتعلت النيران في كل المخيم تقريباً، في داخله وفي الخيم الموجودة في الخارج، أي في حقل الزيتون». وفرّ عدد كبير من طالبي اللجوء سيراً على الأقدام ليلاً إلى ميناء ميتيلين، لكن سيارات قوات الأمن قطعت عليهم الطريق، فيما لجأ آخرون إلى التلال القريبة من المخيم.

وأعلن رئيس نقابة رجال الإطفاء في ليسبوس، يورغوس دينوس: «المخيم احترق بنسبة 99 في المائة وما زال مشتعلاً». فيما قال المتحدث باسم الحكومة اليونانية ستيليوس بيتساس لتلفزيون «آي آر تي» الحكومي: «جزيرة ليسبوس في حال طوارئ. هناك 35 حالة إيجابية ويجب أن يعزلوا لمنع تفشي الوباء». وأضاف: «منع اللاجئون من مغادرة الجزيرة».

(فرانس برس)

سجناء جزائريون يشاركون في الامتحانات

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

شارك أكثر من ثلاثة آلاف سجين جزائري في امتحانات الشهادة المتوسطة لدورة سبتمبر/ أيلول الجاري، التي انتهت يوم أمس الأربعاء، من خلال 44 مؤسسة معتمدة من قبل وزارة التربية الوطنية كمراكز للامتحانات الرسمية. وكشفت إدارة السجون الجزائرية أنّ 3861 سجيناً أجروا هذه الامتحانات التي تؤهلهم للانتقال إلى المرحلة الثانوية في السجون، والحدّ من مدة محكوميتهم بحسب القوانين الجزائرية. وتُجرى الامتحانات بالنسبة للسجناء تحت إشراف «الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات»، وموظفي قطاع التربية الوطنية، وفقاً للاتفاقية المبرمجة بين وزارتي العدل والتربية الوطنية.

وكان المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج فيصل بوربالة، قد أشار في تصريح للإذاعة الرسمية خلال انطلاق امتحانات شهادة التعليم المتوسطة إلى أن «البرامج التعليمية والمهنية في المؤسسات العقابية (السجون) عبر الوطن هي الطريقة المثلى لتغيير سلوك المساجين»، مؤكداً أن الدراسة من وراء القضبان بالنسبة للمساجين هي خطوة لتحضيرهم لما بعد الإفراج، واعتماد التعليم كمنهاج هو لتغيير سلوك المساجين، وفرصة ثانية للعودة إلى حضن المجتمع. ولفت إلى أنّ «هذه الإجراءات داخل السجون الجزائرية تنم عن قناعاتنا الأكيدة بأنه لا سبيل إلى تغيير سلوك المساجين إلا من خلال تطبيق برامج التعليم والتكوين المهني».

وأكد بوربالة أهمية «تشجيع المساجين على اقتناص هذه الفرصة التي منحت لهم حتى يتم تحضيرهم لما بعد الإفراج ومساعدتهم على التخلي عن سلوكهم المنحرف، ومنحهم فرصة للاندماج في المجتمع والمساهمة في بنائه»، مشيراً إلى «توفير كل المتطلبات ووضعها تحت تصرف المساجين لاجتياز الامتحانات».

وخصّصت السلطات في 44 سجناً على مستوى الجزائر أقساماً للسجناء لاجتياز هذه الامتحانات، كفرصة لهم لمواصلة مشوارهم التعليمي والاندماج داخل المجتمع. كذلك وفّرت إدارة السجون وإعادة الإدماج كافة وسائل الوقاية اللازمة داخل الأقسام المخصصة للامتحانات كالمعقمات وأجهزة قياس الحرارة واستعانت بأطباء، ما جعل المساجين أكثر ارتياحاً واطمئناناً والتزاماً بالتدابير الخاصة التي اتخذتها وزارة العدل على مستوى السجون منذ بداية انتشار فيروس كورونا، تماشياً مع إجراءات الحجر الصحي.

ويرى متخصصون في علم النفس أن التعليم والحرف التي يتعلمها السجين أثناء فترة محكوميته تمكّنه من العودة إلى المجتمع. في هذا الإطار، تلفت أستاذة علم النفس نبيلة زردومي في حديث لـ «العربي الجديد» إلى أن «هناك مساجين تغيرت حياتهم وتحوّلوا إلى متفوقين في الدراسة داخل السجن». وتشدد زردومي على أهمية مواكبة السجناء، خصوصاً الشباب من بينهم، ممن خسروا مراحل من الدراسة بسبب الانحراف في مرحلة المراهقة، وتقديم يد العون لهم من أجل تمكينهم من العودة إلى حياة أفضل بعد الانتهاء من محكوميتهم السجنية. وتشدد على أن «التعليم هو السبيل الأمثل لإنهاء مسلسل الجريمة والانحراف».

وقرّرت الحكومة الجزائرية قبل أسبوع تشديد العقوبات بحقّ المجرمين في ظل انتشار حوادث القتل والإجرام والانحراف عبر مختلف الأحياء السكنية، خصوصاً في المدن الكبرى. وأمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وزير العدل بلقاسم زغماتي وضع استراتيجية جديدة لتفعيل قوانين ردعية من شأنها حماية المواطنين وممتلكاتهم، وإقرار تدابير قانونية لحماية الأجهزة الأمنية المكلفة بمواجهة هذه العصابات، ومنع استيراد أو بيع أو حيازة أو صناعة السلاح الأبيض بهدف تزويد عصابات الأحياء به.

يشار إلى أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، كان قد أصدر مرسوماً يتضمن عفواً عن حوالي 4700 سجين.

اختياري

أعلنت الحكومة الجزائرية، في يونيو/حزيران الماضي، إلغاء إجبارية اجتياز التلاميذ لامتحان الصف التاسع الأساسي المؤهل للانتقال إلى المرحلة الثانوية، وأبقت عليه كامتحان اختياري بعد تأجيله سابقاً بسبب أزمة تفشي كورونا. وأبقت الحكومة على الامتحان إجبارياً بالنسبة للتلاميذ الذين يواصلون دراستهم عبر المراسلة.

الغلاف

على مدى الأيام الماضية، اشتعلت حرائق في سورية أتت على مساحات واسعة من الغابات والمحميات الطبيعية، وسط غياب المروحيات التابعة للنظام، والتي يبدو انها تستخدم فقط لقصف المدنيين

حرائق سورية

كارثة بيئية في البلد المنكوب

ريان محمد، عبد الله البشير

لمة إهمال من قبل النظام السوري في العمل على مكافحة الحرائق (Getty)

غابت الطائرات المروحيّة التي استخدمها النظام السوري لتدمير المنازل فوق رؤوس ساكنيها، عن سماء محافظات اللاذقية وحماة وطرطوس، والتي يفترض ألا تفارق السماء قبل إخماد الحرائق المشتعلة منذ أيام، والتي دمرت غابات بأكملها وأتت على آلاف الهكتارات من الغطاء النباتي في البلاد، محولة هذه الغابات إلى رماد أسود يحكي مأساة سورية جديدة.

في هذا الإطار، تتحدّث المهندسة الزراعية وابنة مدينة اللاذقية هنادي زحلوط عن الحرائق التي اندلعت في الريف، وامتدت إلى مناطق في ريف حماة. تقول لـ «العربي الجديد»: «الحرائق بدأت بفعل فاعل وبشكل مباشر، والاستفادة التي تحدث من أمر كهذا تتمثّل في بيع الفحم كما يحدث في كل عام. وهناك عمليات تأجير للأراضي عقب الحرائق، بعدما يستولي عليها البعض». وتضيف: «تعد المنطقة التي حدثت فيها الحرائق في ريف اللاذقية، خصوصاً المنطقة المحترقة في صلنفة ومحمية الأرز والشوح نادرة. عام 1996، أعلنَ أن مساحتها 1000 هكتار، وكان يفترض أن تصل إلى نحو 20 ألف هكتار كما هو مخطط لها. إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب التعديات التي شهدتها مرّات كثيرة، هي التي تضم أنواعاً نادرة مثل أزهار البيونيا وأشجار القيقب، أما على السفح الشرقي لجبال اللاذقية، فيزرع الأرز والشوح، ويعيش العديد من الحيوانات النادرة والمهددة بالاختفاء، منها الدب السوري. في المقابل، فإن بعض الحيوانات ما زالت موجودة كالأرنب والغزال الجبلي. وهناك طيور قليلة الوجود في أماكن أخرى من سورية وهي: أبو الحن والشحرور والغربان والنسر الأقرع. لذلك، فإن المنطقة التي احترقت تعد مهمة جداً وفريدة».

وتتحدّث زحلوط عن بعض المناطق التي تهدّد المنطقة على خلفية هذه الحرائق، «فهي ذات مناخ متوسطي رطب جداً، وهطول الأمطار السنوي فيها يصل إلى نحو 1500 ميليمتر، ما يؤدي إلى زوال الغطاء النباتي وحدوث انجرافات واسعة للتربة تهدد القرى المجاورة». وأصدر فوج الإطفاء في اللاذقية بياناً جاء فيه أن الحريق الضخم في قرى شطحة وعين الكروم وعدد من القرى المجاورة في سهل الغاب في الريف الغربي لمحافظة حماة اتجه نحو اللاذقية، بسبب تغير حركة الرياح. وانتشرت فرق الإطفاء في اللاذقية في مناطق الشعرة وصلنفة وجوبة غربال بهدف إخماد الحريق. أضاف فوج الإطفاء أن سبعة حرائق كانت قد اندلعت يوم الإثنين الماضي في مناطق مختلفة من ريف اللاذقية تم إخمادها. ووقعت حرائق أيضاً خلال الأيام الأربعة الماضية في كل من قرى صلنفة والبسيط والبدروسية والغنيمة وبكرام والدلبيات، إضافة إلى القمومحية وبيدر الذرة ونبع الخندق. وما زالت الحرائق مشتعلة في ريف اللاذقية الشرقي للمحافظة.

وكان مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذر خير بك قد أوضح في حديث لإذاعة «شام إف إم» المقربة من النظام، أن «حريق محمية الأرز والشوح في ريف اللاذقية هو نتيجة إهمال أحد الزوار الذين يرتادون المنطقة»، مشيراً إلى أنّ «المحمية لم تتعرض للأذى من جهة محافظة اللاذقية، وإنّما الضرر الأكبر كان من جهة محافظة حماة»، لافتاً إلى أن المحمية تضم ما تبقى من أشجار الأرز والشوح.

وتعليقاً على تصريح خير بك، يقول مواطنون إن كلامه مجرّد حقن مهدئة لا أكثر، والحريق الذي وقع في المحمية سببه المفاحم (ورشات يتم تحويل الخشب فيها إلى فحم) في الدرجة الأولى، وإهمال المسؤولين عن المحمية في الدرجة الثانية. كما يفترض أن يمنع حراس المحمية دخول أي أحد إليها. لكن التسيّب والتواطؤ بين حراس المحمية وأصحاب المفاحم هو الذي أدى إلى هذه الكارثة، مؤكدين أن حجم المساحات والأضرار أكبر من الذي أعلنت عنه الجهات المسؤولة التابعة للنظام السوري. من جهته، يوضح إبن زيان اللاذقية طارق، والذي تحفظ على ذكر اسم عائلته، لـ «العربي الجديد»: «للأسف الشديد، سنخسر كل أشجار الشوح والأرز في المحمية. فالمنطقة لم تعد تنمو فيها أشجار جديدة كما في السابق. وفي الوقت الحالي، ساهمت الحرائق في إبادة تلك الأشجار ما سيؤدي إلى تغير ملحوظ في مناخ منطقة الرابعة لمنطقة عبارة عن محمية يمنع دخولها إلا لأسباب علمية. هكذا قالوا لنا في السابق. وتشير الأخبار المتداولة إلى أن أسباب الحريق هي السعي للحصول على الفحم».

وبدا لافتاً غياب الطائرات المروحية التي يفترض أن تساهم في إطفاء الحرائق الضخمة في مناطق اللاذقية وحماة وطرطوس، والتي برّرت أفواج إطفاء النظام عدم استخدامها بضعف الإمكانيات المتاحة. وانتقدت جهات عدة الدور الروسي في المنطقة، باعتبار أن الطائرات الروسية ساهمت في وقت سابق بإطفاء حريق اشتعل في منطقة صمداغ التركية في إقليم هاتاي جنوبي البلاد، والمتاخم لريف محافظة اللاذقية الشمالي، من دون التدخل في إخماد الحرائق المشتعلة في سورية، علماً أن روسيا حليفة للنظام السوري. ونشرت صفحات إعلامية موالية للنظام صوراً تظهر عناصر من قوات الأمن التابعة له يحاولون إخماد النيران من خلال استخدام العصي، في ظل غياب صهاريج المياه وسيارات الإطفاء في بلدة عين حلاقيم التابعة لمنطقة مصياف عبارة عن محمية يمنع دخولها إلا لأسباب علمية. هكذا قالوا لنا في السابق. وتشير الأخبار المتداولة إلى أن أسباب الحريق هي السعي للحصول على الفحم».

وبدا لافتاً غياب الطائرات المروحية التي ناصيف، إنه منذ بداية الصيف وحتى الوقت الحالي، عملت مراكز الحماية التابعة لمديرية الزراعة في المحافظة على إخماد أكثر من 316 حريقاً في أراض زراعية، وأكثر من 55 حريقاً في مناطق حرجية حتى تاريخ السادس من سبتمبر/ أيلول الجاري، محملاً المسؤولية للمزارعين الذين يشعلون النار في أراضيهم قبل موسم جني الزيتون لتنظيفها من الأعشاب. في المقابل، يقول مصدر من فوج إطفاء طرطوس لـ «العربي الجديد» إنّ «هناك أعطالاً تواجه سيارات الإطفاء في محافظة طرطوس، ونقصاً في المعدات وعدد صهاريج المياه التي يجب استخدامها في عمليات الإطفاء. كما تتعطل السيارات خلال توجهها لأماكن الحرائق، الأمر الذي يعيق التعامل مع هذه الحرائق وإخمادها في الوقت المناسب قبل امتدادها واتساع رقعتها». يضيف المصدر أن «المشكلة الكبرى تكمن في أن مناطق وقوع الحرائق هي مناطق جبلية وعرة، كان من المفترض أن تكون مجهزة بوسائل خاصة لمثل هذه الحوادث، وعدم وجودها يستدعي إجراء تحقيقات واسعة لمحاسبة الفاسدين والمقصّرين. والمحزن أن في بعض المناطق التي لم يكن هناك فرصة لرجال الإطفاء للوصول إلى أماكن انتشار الحريق فيها، كان يتم الانتظار حتى تقترب النيران قبل التعامل معها، ما زاد من اتساع المساحات المحروقة».

خلال الأيام القليلة الماضية، أطلقَ أهالي منطقة مصياف التي تتبع محافظة حماة نداءات استغاثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بهدف السيطرة على تمدد النيران في بعض البلدات والقرى التي هددتها الحرائق. من جهته، قال عضو المكتب التنفيذي في محافظة حماة عن قطاع الزراعة رفيق عاقل، في تصريح لإحدى الإذاعات المحلية، يوم الإثنين الماضي، إن «هناك الكثير من المناطق التي لا يمكن إطفاء النيران فيها إلا من خلال اليد العاملة نظراً لوعورتها الشديدة، ونحن نتعامل وفق الإمكانيات المتاحة والتي ليست بالمستوى المطلوب لإطفاء الحريق بالسرعة المطلوبة». أضاف أن «هناك نية في المستقبل لإنشاء نقاط إطفاء خاصة في الأحراج في منطقة الغاب ومصياف. وقد وضعنا الخطط لإطلاق حملة تشجير كبيرة جداً بالتعاون مع المجتمع الأهلي مع بداية العام المقبل وموسم الزراعة، لإعادة تشجير المناطق التي تعرضت للحرائق». وشهدت وسائل التواصل الاجتماعي موجة شديدة من الانتقادات الموجهة للنظام من جراء بطء عملية إطفاء الحرائق، في ظل غياب مشاركة المروحيات بعملية الإطفاء، قبل أن تبدأ مروحيتان في مصياف بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي بالمشاركة في إخماد الحرائق المنتشرة في المنطقة.

وجاءت مشاركة المروحيتين بدون فعالية تذكر بسبب التأخير في قرار استخدامهما من جهة، ومحدودية قدرتهما على السيطرة على أي جزء من الحريق من جهة ثانية. وأوضحت وسائل إعلام محلية محسوبة على النظام أن «مروحيات تابعة للقوات النظامية أقلعت من مطار حماة العسكري متجهة إلى ريف الشيخ بدر في محاولة لتعبئة المياه من سد الصوراني للمساعدة في إطفاء الحرائق في أحراج الحيلونة واللقبة في منطقة مصياف». لافتة إلى أن عناصر من القوات النظامية شاركت مع فرق الإطفاء والدفاع المدني في عمليات فتح خطوط المياه في محيط بلدة حزور جنوب غرب مصياف، في محاولة للحد من انتشار النيران. من جهته، قال وزير الزراعة السوري السابق أسعد مصطفى، والمعارض حالياً، في حديث سابق مع «تلفزيون سوريا»: «استناداً إلى المعلومات، فإن الحرائق بدأت من جبال صلنفة، ما يسقط فرضية أن تكون ناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة، التي قد تكون سبباً في حدوث حريق في سهل الغاب مثلاً أو حمص». ولفت إلى أن «للحرائق في تلك المنطقة قصة طويلة بدأت في عام 1970 وعلى مدى عشر سنوات. وكانت كلها بفعل فاعل. والأهداف هي الاستيلاء على الأراضي»، معتبراً أن «من يريدون السيطرة على الأراضي هم المتنفذون في النظام».

ورأى أنّ هناك احتمالاً بأن يكون «الهدف إقامة منشآت سياحية أو دينية وحتى عسكرية بسبب موقعها الاستراتيجي. وغالباً، فإن الحريق اتسع ولم يتمكن أحد من السيطرة عليه، ما أدى إلى وصوله إلى مناطق واسعة»، مقدراً المساحة المحترقة خلال الأيام السابقة بما بين 10 و15 ألف دونم. يُشار إلى أن الحرائق سبق أن التهمت آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية والحرجية، وذلك في العديد من المحافظات منذ بداية فصل الصيف. وكانت الجهات المسؤولة تعزو أسباب نشوبها إلى ارتفاع درجات الحرارة والإهمال.

10,000
دونم وأكثر هي مساحة الأحراج والغابات التي احترقت في الأيام الماضية، بحسب أحد المصادر.

> حجم الضرر أكبر من الذي أعلنت عنه الجهات المسؤولة التابعة للنظام

> أطلق أهالي مصياف نداءات استغاثة عبر مواقع التواصل

كورونا: أرقام وفيات لبنان تنذر بالأسوأ

بالتزامن مع ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا الجديد في لبنان، تبرز المخاوف من ارتفاع عدد الوفيات، خصوصاً أنّ البلاد تسجل منذ فترة وفيات يومية

بيروت ـ ريتا الجمّال

في العاشر من مارس/ آذار الماضي، سجّل لبنان أول وفاة لمواطن بفيروس كورونا الجديد كان قد وصل في 20 فبراير/ شباط الماضي إلى مطار بيروت الدولي على متن طائرة آتية من مصر، تبيّن أنّه يحمل الفيروس، ما استدعى نقله من مستشفى المعونات في جبيل (شمال بيروت)، إلى مستشفى رفيق الحريري الجامعي في بيروت، حيث فارق الحياة. يومها، كان عدد المصابين 52 فقط، قبل أن تستنفر الأجهزة المعنية عند تسجيل وفاة جديدة في اليوم التالي، ما دفع الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات صارمة وتدابير مشدّدة وصولاً إلى إعلان التعبئة العامة.

ومنذ ذلك التاريخ، ارتفع عدد الوفيات بوتيرة خفيفة جداً، لكن في 25 أغسطس/ آب الماضي جرى تسجيل 12 وفاة في يوم واحد، وبات لبنان يسجل ما لا يقل عن وفاتين و400 إصابة يومياً، منذ ذلك التاريخ، ليصل أمس الأول إلى 207 وفيات. تقول مستشارة رئيس حكومة تصريف الأعمال للشؤون الطبية بترا خوري، لـ «العربي الجديد»، إنّ عدد الوفيات يتضاعف كلّ حوالي عشرين إلى ثلاثة وعشرين يوماً، وهو رقم أسرع بـ3,3 مرّات من المتوسّط العالمي لوفيات كورونا، أما السبب فيعود إلى ارتفاع الإصابات المسجلة يومياً بين 8 و10 في المائة، كما وصلت إلى 13 في المائة، وقد بات العدد التراكمي للإصابات منذ 21 فبراير حتى 8 سبتمبر/ أيلول، 21324 شخصاً. بالإضافة إلى ذلك، هناك ارتفاع في نسبة إصابة كبار السنّ بالفيروس، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في عدد الوفيات. وتشير خوري إلى أنّ مستشفيات عدّة بدأت تعاني من غياب الأسرّة لمرضى فيروس كورونا بسبب ارتفاع عدد الإصابات والحالات الحرجة التي تستلزم نقلها إلى غرف العناية الفائقة، لافتة إلى أنّ لبنان يحتاج اليوم إلى حلّ طويل الأمد، وتعاون جميع المعنيين والقطاعات والمواطنين معاً للحدّ من انتشار الفيروس.

بدوره، يقول رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي، لـ «العربي الجديد»، إنّ «الواقع الذي نعيشه اليوم سبق أن حذّرنا منه، خصوصاً مع اقتراب فصل الخريف، إذ إنّ احتمال الإصابات أكبر، إلى جانب التفشي المجتمعي الذي رفع المعدل اليومي، في خطوة تساهم في ارتفاع إجمالي الوفيات». ويأمل النائب عراجي ألا يزداد عدد الإصابات اليومية، مع التزام اللبنانيين بالتدابير الوقائية وتغيير السلوك الفردي لناحية الالتزام بالكمامات والتباعد الاجتماعي وغسل اليدين وما إلى ذلك من إجراءات يجب اتخاذها للحؤول دون الإصابة، مع الحذر أكثر في فصل الخريف بما يختص بجميع الالتهابات الفيروسية. ويحذّر عراجي من أنّ «المستشفيات الخاصة بغالبيتها لم تجهّز نفسها، وقلّة منها فعلت ذلك، وهذا مؤشر خطير مع التفشي واستمرار الواقع الراهن، إذ سنجد صعوبة في نقل المرضى، خصوصاً من يعانون من التهاب رئوي حاد ويحتاجون للدخول إلى العناية الفائقة أو كمية كبيرة من الأوكسجين وأجهزة التنفس الاصطناعي، بينما تتذرع هذه المستشفيات بعدم توفر سيولة كافية للتجهيز وشراء المعدات الباهظة انطلاقاً من أزمة الدولار، في حين أنّ وزارة المال لم تقرّ بدورها الاعتمادات وتحرّر الأموال اللازمة والسيولة لها».

من جهته، أعلن وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال حمد حسن، أنّه سيتقدّم بكتاب إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة من أجل توفير 200 مليون دولار للمؤسسات الاستشفائية بهدف شراء ما تحتاج إليه من قطع غيار للمعدات الطبية، وذلك في إطار عناوين الدعم التي حدّدها للمستشفيات، ومنها تأكيد وصول مستحقات العام الماضي المتعلقة بوزارة الصحة إلى كلّ المستشفيات الحكومية والخاصة، وقد تعذر البدء بدفع مستحقات العام الحالي كلّ ثلاثة أشهر من ضمن السقف المالي السنوي بسبب استقالة الحكومة في العاشر من أغسطس/ آب الماضي.

وبينما يشير مستشار وزير الصحة رضا الموسوي، في حديث لـ «العربي الجديد»، إلى أنّ عدد المستشفيات الحكومية التي تستقبل مرضى كورونا هو 13، يقول نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة، سليمان هارون، لـ «العربي الجديد»، إنّ هناك 30 مستشفى خاصاً مجهزاً لاستقبال المرضى بفيروس كورونا، وهناك ما مجموعه 500 سرير من أصل 8500 للمرضى المصابين بالفيروس. ويلفت هارون إلى أنّ غرف العناية الفائقة التي تستقبل مرضى كورونا تتجاوز مائة غرفة، بينما نسبة الشغور عموماً لا تتجاوز 15 إلى 20 في المائة للأقسام المخصصة لمرضى فيروس كورونا في المستشفيات الخاصة. وعلى الرغم من أنّ المستشفيات قادرة على استقبال المزيد من الحالات، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دعم خاص من الدولة بهدف الاستمرار.

الالتزام المجتمعي مطلوب (جوزيف عيد/ فرانس برس)

عدد الإصابات بالمئات يومياً (فرانس برس)

انتكاسة وبائية في الأردن

شهد الأردن، في الأيام الماضية، انتكاسة وبائية أعادته إلى خانة المواجهة الأولى مع كورونا، رغم النجاح الذي تحقق في مواجهة الفيروس، وعدم تسجيل أيّ إصابة في بعض أيام يوليو الماضي

عمّان ـ أنور الزيادات

عاد التلاميذ إلى المدرسة في مطلع سبتمبر الجاري (كليّب مرزعاوي/ فرانس برس)

يسجل الأردن حالياً، ما بين 60 و70 إصابة بفيروس كورونا الجديد، وسط حالة من الارتباك في الوسط الحكومي في إدارة الأزمات، وتذمر شعبي تجاه ضعف الإجراءات في هذا الإطار، خصوصاً مع الإعلان بشكل يومي عن تسجيل ما بين 60 إلى 70 إصابة. ومع عودة تسجيل إصابات جديدة بالفيروس بشكل كبير، اعتبر البعض أنّ مردّ ذلك هو تراخي الحكومة في تطبيق الإجراءات اللازمة وأبرزها الثغرات الواضحة في متابعتها المعابر الحدودية والتي شكلت المدخل للانتكاسة الحالية، في وقت لم يعد فيه المواطنون يتقبلون المزيد من الحظر الشامل والجزئي وتعليق عمل المؤسسات أو إغلاق دور العبادة ويطالبون بوقف قانون الدفاع «الطوارئ» وغيرها من الإجراءات الأخرى، فيما تتهم الحكومة في كثير من الأحيان المواطنين بالإهمال، بالرغم من إدراكها مسؤوليتها عن الخلل، لكنّها لا تعترف بذلك بشكل مباشر.

ولمواجهة التقصير الحكومي، أوعز رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، بإجراء مناقلات بين الكوادر الإدارية والإشرافية العاملة في المراكز الحدودية بهدف تشديد الإجراءات ومنع التجاوزات، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ النجاحات الصحية التي حققتها الحكومة في بداية الأزمة كانت على حساب النواحي الاقتصادية، فقد قررت إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية في منتصف مارس/ آذار الماضي ومنعت أيّ دخول أو خروج من أراضي البلاد وأخضعت المواطنين العائدين من الخارج للحجر الصحي.

يقول الخبير في الأخلاقيات الطبية والمهنية الدكتور هاني جهشان لـ «العربي الجديد» إنّ «الزيادة في عدد الإصابات المتوقعة الأوبئة أن يبقى الأردن في فقاعة حماية مغلقة للأبد». ويضيف: «عدم اعتبار ارتفاع عدد الإصابات فشلاً، لا يعني أنّ الحكومة ليست فاشلة وما قامت به تسبب في أزمة للمواطنين إن كان مقصوداً أو عن جهل أو فساد، فرئيس الوزراء عمر الرزاز متردد ولم يوصل رسالة حاسمة، فقد حاول طمأنة الشعب بأنّ العدد صفر أو تخفيض الإصابات هو نجاح وهذا مسار مخادع ليس له أساس علمي». ويتابع جهشان، أنّ «وزير الصحة أيضاً بتصريحاته الدونكيشوتية بأنّ عدد الإصابات صفر هو إنجاز، ترك انطباعاً لدى المواطن بأنّ الأردن انتصر على الوباء، وهذا أمر ساذج، وهذه الأمور من أسباب تراخي المواطنين بالالتزام باستعمال أدوات وسلوكيات الوقاية».

ويوضح جهشان أنّ وزير التربية والتعليم متردد وغير حاسم بتصريحاته حول نمط وأسلوب الدراسة. وهذه التصريحات تخلو من المعرفة العلمية وتفتقر للقدرة على التواصل الجيد مع المواطنين ومع الإعلام، وهذه أمور أساسية وضرورية لدى التعامل مع أمر حساس كالحق في التعليم والحق بالصحة لأطفال الأردن في زمن الجائحة خصوصاً. ويقول إنّ «التصريحات المتضاربة لوزير الصحة ووزير التربية والناطق الرسمي باسم لجنة الأوبئة ولرئيس الوزراء حول التعليم، مثلاً، وتسابقهم للظهور في وسائل الإعلام بمعلومات متناقضة كان أمراً مخزياً ويدل على الجهل واللامبالاة والفشل الإداري الجلي، خصوصاً في موضوع خطير كهذا. أنا متابع لحقوق الطفل في التعليم والصحة في عدة دول عربية ولم أشاهد مثل هذه المهزلة».

ويرى جهشان أنّ منع وحجب العلماء في الأوبئة من إيصال المعلومات العلمية للمواطن وإصرار الوزير على أن يكون الواجهة الوحيدة بمرجعية حتى الظهور والاستعراض، أدى إلى تشويش فكر المواطن حول الموضوع، ومع الوقت أدى ذلك إلى فقدان الثقة في الحكومة.

بدوره، يقول الكاتب الصحافي في جريدة الغد الأردنية ماجد توبة لـ «العربي الجديد»: «صحيح أنّ الأردن أدار الأزمة بنجاح في المرحلة الأولى من الناحية الصحية ولم تسجل إصابات كثيرة، لكنّ الآثار الاقتصادية السلبية كانت كثيرة وكبيرة، وما زالت تداعياتها مستمرة على المواطنين، وربما لا تقتصر هذه التداعيات على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية». ويضيف أنّ تسجيل أعداد كبيرة من الإصابات في الفترة الأخيرة كان نتاج ارتكاب أخطاء من قبل موظفين يعملون في المعابر الحدودية مع سورية وأخطاء في المعبر مع السعودية، وعلى الحكومة الاعتراف بالإخفاق في اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة. ويرى توبة أنّ على الحكومة تطوير استراتيجيتها للتعامل مع المرض، فلا يمكن الاستمرار في إغلاق المطارات، ولا بدّ من فتح الحدود وعودة الحركة التجارية، وعلى الحكومة أن توازن ما بين التعافي الصحي والتعافي الاقتصادي.

> وزير التربية والتعليم متردد بتصريحاته حول نمط وأسلوب الدراسة

> على الحكومة أن توازن ما بين التعافي الصحي والتعافي الاقتصادي